

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/SDD/2008/2
10 March 2008
ORIGINAL: ARABIC



جمهورية السودان
وزارة الرعاية وشئون
المرأة والطفل

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية
والاجتماعية لغربي آسيا
(إسكوا)

تقرير

اجتماع الخبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان الخرطوم، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

موجز

نظمت وزارة الرعاية وشئون المرأة والطفل في جمهورية السودان بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)، اجتماع خبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان، عقد في الخرطوم، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

هدف الاجتماع إلى مراجعة مسودة التقرير الوطني حول السياسة الاجتماعية وتقديم المقترنات الازمة قبل إصداره. وكان هذا الاجتماع فرصة لتبادل الآراء بين الخبراء والعاملين في الشأن الاجتماعي حول الأنشطة التي يمكن تنفيذها في مراحل لاحقة، بما فيها تنظيم مؤتمر وطني حول السياسة الاجتماعية في جمهورية السودان بداية عام ٢٠٠٨، والتي قد تساعد الدولة السودانية على بلورة رؤية شاملة لسياسة اجتماعية متكاملة.

ومن أهم التوصيات التي صدرت عن الاجتماع، ضرورة وضع تعريف موحد للسياسة الاجتماعية المتكاملة والاتفاق على كل المتغيرات مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى توفير المعلومات والإحصاءات الاجتماعية الازمة لصياغة سياسة اجتماعية متكاملة. كما أكد المجتمعون على ضرورة عقد مؤتمر وطني حول السياسة الاجتماعية المتكاملة في السودان.

ويتضمن هذا التقرير عرضا لأهم مواضيع البحث والمناقشة والتوصيات التي صدرت عن الاجتماع.

المحتويات

الصفحة الفقرات

٣ ٤-١ مقدمة.....

الفصل

٣ ٥ أولاً- التوصيات

٤ ٢٧-٦ ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

٤ ٨-٦ الف- الجلسة الأولى - عرض مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان

٥ ٢٧-٩ باء- الجلسة الثانية - التعقيبات والمناقشات حول مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان

٩ ٣١-٢٨ ثالثاً- تنظيم الاجتماع

٩ ٢٨ الف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٩ ٢٩ باء- الافتتاح

٩ ٣٠ جيم- الحضور

٩ ٣١ دار- الوثائق

المرفقات

١٠ المرفق الأول - قائمة المشاركين

١٤ المرفق الثاني - قائمة الوثائق

مقدمة

١- تهدف السياسة الاجتماعية المتكاملة إلى كبح الفقر والإقصاء الاجتماعي وخفض التوترات الاجتماعية، وتحسين أوضاع المواطنين بمعزل عن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وخصائصهم الديمغرافية والجغرافية والعرقية. وتوجه السياسة الاجتماعية المتكاملة الحكومات في صياغة برامج شبكات الأمان الاجتماعي وسياسات التعليم والخدمات الصحية والعمالة. ومن المسائل التي تبحثها السياسة الاجتماعية المتكاملة التوزيع العادل للفوائد والأضرار المرتبطة بالنمو الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى القضايا الاجتماعية الهامة كالتغير في مدى انتشار الفقر، والتفاوت الشديد في توزيع الدخل، واستمرار ارتفاع معدلات البطالة والعمالة الناقصة، وارتفاع كلفة المعيشة قياساً بالدخل بالنسبة إلى غالبية السكان، وتدور الأحوال المعيشية.

٢- ومنذ بداية عام ٢٠٠٢ أطلقت الإسکوا مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة فأصدرت مجموعة من الدراسات التي تمحورت حول صياغة وتنفيذ سياسات اجتماعية في قطاعات التعليم، والصحة، والعمالة، والأمان الاجتماعي. كما أصدرت مجموعة من الأوراق حول تجارب ناجحة في مجال السياسة الاجتماعية المتكاملة في كل من النرويج، وكندا، وماليزيا، وجمهورية كوريا الجنوبية، وتونس. كذلك أصدرت الإسکوا دراسة بعنوان "حو سياست اجتماعية متكاملة في الدول العربية، إطار وتحليل مقارن" عرضت فيه الظروف الملائمة وغير الملائمة التي تؤثر في صياغة السياسات وتنفيذها في البلدان النامية، وقارنتها بأوضاع بلدان المنطقة. وتتبع الدراسة أيضاً مراحل تطور السياسة من بدايتها كفكرة إلى صياغتها وإعطائها طابعاً مؤسسيّاً وتنفيذها ورصدها وتقييمها واستدامتها في البرامج الوطنية. وتهدف هذه الإصدارات إلى تشجيع صانعي القرار لدراسة الخلل الذي أدى إلى عدم وجود رؤية واضحة للسياسة الاجتماعية.

٣- وتركز المرحلة الحالية من مشروع السياسات الاجتماعية المتكاملة على توفير فرص الحوار وتحث البلدان المعنية على اتخاذ منحى السياسة الاجتماعية وتسهيل هذا العمل من خلال مؤتمرات وطنية وإقليمية. وترمي هذه المؤتمرات إلى تحديد الأولويات، ومناقشة الأطر المناسبة، وإشراك عدد أكبر من الفاعليات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للخروج بتوصيات يصار إلى ترجمتها ببيانات وبرامج حسية، ووضع برامج التدريب اللازمة لتوفير الأطر والمهارات.

٤- وفي هذا الإطار، نظمت وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل في جمهورية السودان بالتعاون مع الإسکوا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اجتماع خبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان، لمراجعة مسودة التقرير وتقديم المقترنات اللازمة قبل إصداره. وكان الاجتماع فرصة لتبادل الآراء بين الخبراء والعاملين في الشأن الاجتماعي حول الأنشطة التي يمكن تنفيذها في مراحل لاحقة.

أولاً- التوصيات

٥- اتخذ المشاركون في الاجتماع التوصيات التالية بشأن مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان والأنشطة المقترنة:

(أ) تعريف بعض المفاهيم مثل السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والمجتمعية واعتماد تعريف موحد للسياسة الاجتماعية المتكاملة، لمساعدة الخبراء في صياغة السياسة الاجتماعية في السودان؛

(ب) الاتفاق على كل المتغيرات مثل الصحة والتعليم والخدمات الأخرى، بالإضافة إلى قضايا الفقر والبطالة وهي مكونات السياسة الاجتماعية، لمعالجة المشاكل الاجتماعية؛

(ج) توفير المعلومات والإحصاءات الاجتماعية الضرورية لأن صياغة أي سياسة اجتماعية متكاملة تعتمد على توافر المعلومات والتحاليل الصحيحة والدقique؛

(د) وضع الخيارات والبدائل إلى جانب إطار السياسة الاجتماعية، مما يساعد في مراجعة تلك الخيارات والبدائل للوصول إلى تصور موحد لسياسة اجتماعية متكاملة في السودان؛

(ه) التركيز على المسائل السياسية ومناقشة محتوى السياسة الاجتماعية التي تمت خلال الحقب السياسية بالإضافة إلى تشخيص الحالة الاجتماعية في السودان؛

(و) عقد مؤتمر وطني حول السياسة الاجتماعية في السودان بعد الانتهاء من إصدار وترجمة التقرير الوطني.

ثانياً - مواضيع البحث والمناقشة

الف- الجلسة الأولى عرض مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان

٦- قدم الدكتور خليل عبدالله المدنى، الخبير الوطنى، عرضاً حول مسودة تقرير السياسة الاجتماعية في السودان، فأكمل أن التقرير سعى إلى رصد وتحليل مسارات السياسات الاقتصادية والاجتماعية في السودان منذ الاستقلال بهدف الاستفادة من تلك التجارب واستصحابها في صياغة السياسة الاجتماعية المتكاملة للسودان. كما سعى لتحديد العوامل التاريخية التي شكلت مسارات برامج التنمية السياسية والاقتصادية. وتناول التقرير العوامل والمستجدات التي ارتبطت بالتغييرات المتسارعة خلال العقود الأخيرين على الصعيد الاقتصادي بدءاً من سياسة الانفتاح الاقتصادي وحتى سياسات إعادة التكيف الهيكلي مع السوق الرأسمالي العالمي، وإعطاء فرص متواصلة للقطاع الخاص، وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل لتوفير فرص تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعد شرطاً ضرورياً من شروط التنمية.

٧- وأضاف الدكتور المدنى أن التقرير بُنى مفهوماً للسياسات الاجتماعية أكثر شمولاً يتجاوز مفهوم الرعاية الاجتماعية المعنية بعلاج المشكلات الفردية والجماعية، إلى كونه بعدها ومركباً اجتماعياً أساسياً في العمل الإنمائى يسعى إلى إحداث تغييرات مرغوبة ومحاطة في الأوضاع والعلاقات والقيم الاجتماعية المواتية لاستدامة التنمية. ولهذا تدخلت السياسات الاجتماعية مع القطاعات المعنية بإعداد رأس المال البشري، وإتاحة فرص مشاركته في التنمية البشرية المستدامة، وبذلك تشمل السياسات الاجتماعية، إلى جانب الرعاية الاجتماعية، التعليم والصحة والتشغيل والمشاركة على جميع المستويات.

٨- وقال الدكتور المدنى إن التقرير انطلق من حصاد تقييم عدد من التجارب المهمة التي أنجزتها الإسكندرية حول حالات لبلدان متعددة ومتباينة في إيديولوجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من بلدان الشمال وهي النرويج وكندا، ومن بلدان الجنوب وهي كوريا الجنوبية ومالزيا، ومن البلدان العربية وهي

تونس. وأسفر هذا التقييم عن مجموعة من التوجهات المهمة التي على رسمى السياسة الاجتماعية تبصرها واستيعابها والحوار معها لصياغة منطلقات أساسية لتطوير السياسة الاجتماعية في السودان.

باء- الجلسة الثانية

التعقيبات والمناقشات حول مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان

٩- تولى الدكتور بشير البكري، الخبير في الشؤون الاجتماعية، رئاسة الجلسة وأوضح أنه كان هناك وزارة شؤون اجتماعية منذ الاستقلال ولكنها تارة تتضمن إلى وزارة العمل وتارة يُضم إليها عدة وزارات، لكن يجب أن يكون هناك وزارة تنمية اجتماعية حقيقة تعنى بالتنمية الإنسانية المستدامة والتنمية التي تراعي الحفاظ على البيئة والتغير المناخي. وأضاف أنه بعد قمة كوبنهاغن (مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ١٨-٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥) اختلفت التنمية الاجتماعية وظهرت تنمية البيئة والتنمية المستدامة وما إلى ذلك لتصب كلها في صالح التنمية الاجتماعية.

١٠- وعقب الدكتور عبد الغفار أحمد، الأستاذ في جامعة الأحفاد، فاعتبر أن التقرير قد مراجعة كاملة ل نوعية التنمية منذ فترة الاستعمار البريطاني واستعرض مراحل التنمية المختلفة والمشاكل التي واجهتها. وأكد أن تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية واقتصاد السوق أدى إلى نوع من التهميش. وأضاف أن للعلوم جوانبها الإيجابية والسلبية وقد تأثر السودان بالجوانب السلبية، وذلك بسبب عزلته عما يجري في العالم معتبراً أن أهم أسباب هذه العزلة هي اللغة والنظام التعليمي. ولفت إلى تحذير الخبير الوطني من الاعتماد على المنظمات العالمية والأجنبية مثيراً إلى أن بعض المنظمات لها مساهمة إيجابية، ولكن بعض المنظمات الأخرى تقدم مشروعات لا ترتبط بالواقع المحلي. وأشار على مبادرة الإسکوا بتكليف خبير وطني لدراسة السياسة الاجتماعية في السودان.

١١- كما أوضح الدكتور عبد الغفار أحمد أن التنمية التي طرحتها الخبراء الوطني هي تنمية المجتمع من خلال المجتمع ومن أجل المجتمع وهي التنمية التي يجب أن يشارك فيها جميع أفراد المجتمع مشيراً إلى ضرورة أن يشارك الناس في السلطة وفي الحكم بصورة طبيعية لتخفيض التهميش وإزالة الغبن. وأوضح أن التنمية الاجتماعية لها تاريخ طويل جداً ويجب أن لا نحكم على فترة ما بعد الاستقلال فقط لأن هناك مشروعات إنسانية نفذت في فترة ما قبل الاستقلال مثل مشروع الجزيرة الذي بالرغم من أبعاده الاجتماعية قام على جهد خارجي لتحقيق أهداف استعمارية. وأضاف أنه في عام ١٩٧٢ قدم مشروع الزاندي نموذجاً للتنمية وهو من الأمثلة التي يجب الاستفادة منها في التخطيط للتنمية المتكاملة. وأشار إلى ما تضمنه التقرير عن عملية الشخصية وفترة الإنقاذ وما حدث في بعض المؤسسات العامة التي أدت إلى تشريد العمالة وقال إن هذه الخطوات هي التي أفشلت المشروع. وتحدث عن ضرورة إجراء مراجعة لهذه العملية، خاصة وأنها أتاحت بعض فرص العمل التي حسنت ظروف الناس، ولكن السؤال من الذي استفاد من هذه الفرص؟ أما بالنسبة إلى التعليم وهو عنصر هام فقد شهد عام ١٩٩١ ثورة في مجال التعليم ولكنها لم تكن ثورة حقيقة لأنها كانت بمثابة سياسة عملت على محاربة الفقر لكنها لم تهزمه. وتساءل عما هو نوع التعليم وإلى أين سيقود، وأين التعليم المجاني؟

١٢- كما تساعل الدكتور عبد الغفار عن الصناديق الاجتماعية المذكورة في التقرير ودورها في تخفيض الفقر والبطالة والتهميش وعن مسائل أخرى مثل الصحة والخدمات الأخرى بالإضافة إلى التعليم، التي لم يتم طرحها في التقرير. وأكد أن جودة التعليم هي إحدى المشاكل الأساسية في قطاع التعليم، وأن هناك نمواً فعلياً في الأرقام والإحصاءات ولكن في أرض الواقع ليس هناك عدالة في عملية التوزيع.

١٣ - وعقب السيد إبراهيم أحمد إبراهيم، وكيل وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل، فأكَدَ أن التقرير عرض الواقع السوداني بصورة مرضية ولكنَه لم يضعنا في إطار السياسة الاجتماعية من خيارات وبديل، ونَمَنَى أن يكون التقرير كاملاً بجناحِيه التشخيصي والإطاري للسياسة المقترحة، بما فيه من بدائل يتناول الناس فيها ليصلوا إلى ما يريدون. وطلب وضع كل الجداول في ملحق وتقليل التحليل في استعراض الوضع الراهن والتحليل في السكان الذي ركز على الجانب الساكن وليس على الجانب المتحرك. وأضاف أنه يجب إقامة التوازن بين الموارد المتاحة وزيادة النمو السكاني. وتساءل عن كيفية اختيار المسار الصحيح الذي يجب اعتماده لتنفيذ سياسة اجتماعية متكاملة. كما شدد على ضرورة التنمية الاقتصادية وتحديداً التنمية الزراعية. وأضاف أنه يجب دراسة التجارب الناجحة لتقادي الأخطاء، و اختيار التجارب التي تتلاءم مع خصوصية السودان. فهناك سياسات زراعية تعتمد على التقنيات العالية وأخرى تعتمد على كثافة اليد العاملة. وأشار السيد إبراهيم إلى أنه يتواجد سنوياً إلى سوق العمل السوداني حوالي ٣٠ ألفاً من الوافدين الجدد ولكن توفير فرص العمل لا يتعذر نسبة خمسة أو عشرة في المائة منهم، لأن الاتجاه السائد الآن في السودان هو الاعتماد على التقنيات الزراعية. وتحدث عن ضرورة طرح البديل في مسألة العمالة، وتقديم الدعم للقطاعات التي تؤدي إلى زيادة فرص العمل. وأوضح أن التقرير قد خلص إلى شيء مهم جداً وهو العقد الاجتماعي ولكنه عقد بين المجتمع والحكومة والمطلوب عقد بين أفراد المجتمع أنفسهم. فأمل أن يضع الخبراء مفردات العقد الاجتماعي التي يمكن أن يعتمدَه أهل السودان جميعاً.

٤ - وأكَدَ الدكتور محمد غضية المستشار لدى الإسکوا لم تفرض على الوزارة أو الخبير شكلًا أو إطارًا محدداً ولكن التقرير مفاهيمي وفيه رؤية لسياسة اجتماعية في السودان. وتساءل عما إذا كان السودان مستعداً لطرح سياسة اجتماعية متكاملة معتبراً أن ذلك الاستعداد هو العامل الرئيسي الذي يساعد في صياغة سياسة اجتماعية. وأكَدَ الدكتور غضية أن التقرير والسياسة ملكية وطنية سودانية، وأن التقرير هو محاولة لإثارة نقاش وحوار. وتابع أن السياسة الاجتماعية هي تدخل من الدولة عبر التوافق الاجتماعي لمعالجة مشاكل اجتماعية قائمة ومن أجل تحقيق مستوى حياة أفضل عن طريق تحقيق العدالة والمساواة. وختَم بالقول إن النقاش يجب أن يركز بشكل أكثر وضوحاً على الخيارات والأولويات فيما يتعلق بالسياسة، لأن المشاكل واضحة وتمثل في تغلُّب الاقتصاد على الاجتماع وغياب السياسات. واعتبر أن الغرض من هذا الاجتماع هو إطلاق الحوار حول السياسة الاجتماعية المتكاملة وقد طرحت فيه بعض المشاكل مثل الفقر والتعليم والتهميش الاجتماعي مشيراً إلى أنه في مصر لم يتم وضع السياسة في المؤتمر ولكنهم بدأوا بذلك بعد المؤتمر.

٥ - وعقب الدكتور محمد البدوي الصافي، الأستاذ في جامعة أم درمان، فأكَدَ أن التقرير طرح أرضية لهم الواقع السوداني سياسياً واجتماعياً وثقافياً سعياً إلى الانطلاق في العمل لمساعدة البلد، ونبه إلى أن الجهد الفكري وحده لا يكفي، لذلك يجب أن يبذل الناس جهوداً أخرى على أرض الواقع. كما طلب من الخبير الوطني أن يعرف بالتفصيل بعض المفاهيم مثل السياسة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والتنمية المجتمعية. وأضاف أن جانباً من السياسة الاجتماعية يتعلق بالخدمات التي تقدم للفئات الضعيفة مثل الأيتام والفقراء وذوي الاحتياجات الخاصة وهذا الجانب يحتاج إلى دعم سياسي. وأوضح أن السودان يعاني من مشاكل كبيرة، منها غياب التنسيق بين مؤسسات العمل الاجتماعي. وتساءل عن المجموعات المستهدفة والمستفيدة من الخدمات الاجتماعية. وقال إن عدم وضوح هذه الرؤية يرجع إلى عدم وجود جهة تقوم بالتنسيق. وأضاف أن هنالك العديد من المشاكل الاجتماعية مثل الفقر والتشريد والجنوح التي يجب معالجتها بعدلة.

١٦ - وعقب الدكتور أبراهام ماتوك دال، الأستاذ في جامعة جوبا، فأكَدَ أنَّ الهدف من النقاش هو خلق أرضية للحوار، وذلك لعرض المشاكل التي تواجه التنمية الاجتماعية في السودان مثل التعليم ونوعية العمالة والإنتاجية. ورأى أنه من الضروري تحديد آلية لمحاربة الفقر تتدخل مع التنمية الاجتماعية. وأوضح أن الدولة تفتقر إلى نظام اقتصادي بصرف النظر عن الديمقراطية ونزاهة الحكم. كما طلب بوضع خطة اجتماعية تساعده على محاربة الفقر.

١٧ - وتحدى الدكتور كمال علي مدني، ممثلاً الصندوق القومي للمعاشات، فائتى على التقرير وأكَدَ أنه وضع إطاراً لسياسة اجتماعية في السودان، وأكَدَ على ضرورة وضع بدائل وخيارات لهذه السياسة، خاصة وأنَّ الأرضية أصبحت الآن مهيئة لوضع الإطار المناسب لسياسة اجتماعية متكاملة. وشدد الدكتور مدني على ضرورة تعريف السياسة الاجتماعية والاتفاق على المكونات الأساسية لهذه السياسة كالصحة والتعليم وقضايا الفقر والبطالة. ودعا إلى معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الصراعات الإقليمية كاللجوء والنزوح، ومشاكل الريف والحضر والتهميش والمرض ووفيات الطفولة والأمهات ومرض الإيدز. وأكَدَ ضرورة إيجاد آليات ومؤسسات تساعده على انجاح السياسات الاجتماعية، بحيث تتكامل مع منظمات المجتمع المدني. ودعا المنظمات الدولية إلى تقديم الدعم الفني لبلوره آلية تؤدي إلى انجاح هذه السياسات.

١٨ - وتحدى الأستاذ حمد إسماعيل حمد، من جامعة النيلين، فأكَدَ أنَّ التقرير ممتاز مشيراً إلى أهمية توافر المعلومات والإحصاءات في عملية صياغة السياسة الاجتماعية. وتساءل كيف يمكن وضع سياسة اجتماعية دون توفر معلومات ودون استصحاب الاقتصاديين، وهل ظاهرة التحضر طبيعية وسليمة أم أنها تحتاج إلى مراجعة؟ كما أشار إلى صعوبة تقييم الخدمات الاجتماعية في الريف مقارنة بالحضر.

١٩ - وعقب الدكتور محمد إسماعيل علي، رئيس قسم الاجتماع في جامعة النيلين، فأكَدَ أنَّ التقرير إطارياً وقد وفر معلومات قيمة جداً عن الوضع الاجتماعي والسياسة الاجتماعية في السودان. وأضاف أنَّ هذا الاجتماع هو الثالث وما زلنا في مرحلة تحليل الوضع الراهن. وقال إنَّ الورقة بالرغم من عرضها لعدد من التعريفات لكنها لم تتضمن تعريفاً موحداً لسياسة الاجتماعية المتكاملة لمساعدة الخبراء في صياغة سياسة اجتماعية في السودان. ولاحظ أنَّ الورقة عرضت أربعة نماذج للسياسات وتبنت النموذج الرابع وهو السياسة الاجتماعية المتكاملة، ولكن هناك نموذج عرض المشكلات والاحتياجات المجتمعية ويمكن دمج النموذجين. وأشار إلى أنَّ التقرير ركز على العقد الاجتماعي ولكن الحل يمكن في نظام الرفاه الاجتماعي والعدالة الاجتماعية والتعليم العام الذي يعتبر عنصراً هاماً جداً في صياغة السياسة الاجتماعية المتكاملة. وأشار الدكتور إسماعيل إلى أنَّ السياسة المعلنة بشأن التعليم العالي هي رفع الكفاءات ولكن يجب أن تكون مرتبطة بسياسات سوق العمل. وتساءل عن كيفية التوفيق بين سياسة الاجتماعية المتكاملة والخطة الخمسية والخطط المعلنة.

٢٠ - وتحدىت الأستاذة أميرة الفاضل، من المجلس الوطني للعناية بالطفل، فأوضحت أنَّ التقرير أشار في نهايته إلى الإطار وترك بعض العناصر الهامة جداً. وأكَدَت أنَّ آليات فض النزاع أوقفت الحرب ولكنها لم تصنِّع التنمية وهذا طبيعي. كما أشارت إلى أهمية السلم الاجتماعي الذي يعتبر أحد مكونات السياسة الاجتماعية منبهة أنَّ القبلية والاستعلاء العرقي في ازدياد. وسألت عن الوسائل التي يمكن أن تعزز القيم الوطنية. وأضافت أنَّ التقرير لم يركِز على الشرائح الضعيفة. وتساءلت كيف يمكن أن تكون السياسة القطاعية جزءاً من سياسة الاجتماعية المتكاملة وهناك مرجعيات تم تثبيتها، فهل فشلت المرجعيات أم فشل المنفذون؟ وطالبت بالبحث عن النواحي الإيجابية والبناء عليها وإشراك القطاعات الأخرى مثل التعليم والصحة والخدمات الأخرى في صياغة السياسة الاجتماعية ليخرج التقرير شاملًا كل القطاعات.

٢١ - وتحدى الأستاذ أحمد محمد صالح وزير الشؤون الاجتماعية بالإنابة في شمال دارفور عن التعليم في إطار السياسة الاجتماعية فأشار إلى عدم وجود تنسيق في وضع المناهج الجديدة والاختلاف بين المناهج الجامعية والمدرسية مما يؤدي إلى تدهور الجودة في التعليم العام. كما أشار إلى ضرورة تأهيل المعلمين والمناهج التعليمية لتحقيق الأهداف التربوية، وربط بين سياسات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل. وأضاف أن هناك ثورة في بعض التخصصات ولكن ليس هناك منهج جديد يتناول ذلك. وتطرق الأستاذ صالح أيضاً إلى مسألة بطالة الخريجين والتعليم الفني وقال إن هناك خططاً وأوراق عمل ولكن لا يوجد شيء محسوس على أرض الواقع.

٢٢ - وعقب الدكتور موسى آدم عبد الجليل، من جامعة الخرطوم، فأشار بالتحليل الذي عرضه الخبير الوطني للخروج بسيناريوهات، وأوضح أن السياسة الاجتماعية لا يمكن أن تخرج من السياق الثقافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي الراهن وتبني المنهج الليبرالي، هذا المنهج الذي شجع الشخصية والذي نفذ إلى المجال الاقتصادي وحتى إلى خصخصة الدولة نفسها، فالكثير من الوظائف السيادية في طريقها إلى الشخصية. وأكد على أهمية الامركرزية فبدلاً من المشاركمة في السلطة يصبح المركز الجديد في الولاية ويتبع لمركز العاصمة وهذه ليست لامركرزية وإنما هي إعادة تمركز. كما أوضح أن النهج الذي ينطلق من القاعدة هام جداً وأن السياسة الاجتماعية عند غياب هذا النهج تصبح كمعالجة لأثار الليبرالية الجديدة. وأكد ضرورة معالجة العقد الاجتماعي كعملية سياسية واقتصادية باعتباره جزءاً من السياسة الاجتماعية. وأكد الدكتور عبد الجليل أنه لا يزال هناك تهميش لقوى سياسية فاعلة وهذا يعني أن العقد الاجتماعي ناقص ولا يمكن الخروج بسياسة اجتماعية متكاملة. وأوضح أن هناك اتجاهين للسياسة الاجتماعية إما أن تكون رائدة بطرح مسألة العقد الاجتماعي، وإما أن تكون من مكونات السياسات الأخرى فتكون سياسة جزئية لا سياسة كافية.

٢٣ - وتحدى الدكتور إدريس سالم الحسن، من جامعة الخرطوم، فاعتبر أن التقرير رسم صورة عامة للتشخيص الحالي ولكنه يحتاج إلى نقاش وربما إلى توسيع قاعدة النقاش وإلى بعض المراجعات مثل التركيز على المسائل السياسية ومحتوى السياسة الاجتماعية التي تمت خلال الحق المشمول بالتقدير وطالب بتوضيح ما إذا كان النقاش يتناول سياسة اجتماعية ضمن سياسة إنسانية عامة أم المطلوب إدماج الموضوعين. ووصف الجهود الاجتماعية بالمشتتة وغير الموجهة، فلا يوجد تنسيق بين الوزارات المختلفة داخل القطاع نفسه والخطة القطاعية مجزأة وليس متكاملة. وتساءل كيف يمكن تجميع كل السياسات القطاعية في سياسة واحدة. وأوضح أن السياسة الاجتماعية تؤدي إلى تحسين وضع السودان عموماً وليس قطاعات معينة فيجب تحديد هذه المجموعات والشائعات التي يجب التركيز عليها لإقامة العدالة الاجتماعية. وشدد على ضرورة مراعاة الحقوق مثل الحق في التعليم والحق في الخدمات والحق في الأمان، فالمشاركة السياسية تتحقق من خلال ضمان الحقوق وإرساء العقد الاجتماعي الذي هو اتفاق بين فئات المجتمع التي لها مصالح متضاربة والمشاركة هي شكل من أشكال الديمقراطية.

٢٤ - وعقب السيد شير فيرييك ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فأكمل أن هناك دول رائدة في مجال تنفيذ الأهداف الإنمائية. وذكر بما توصل إليه مؤتمر الوزراء الأفارقة الذي عقد في واغادوغو، بوركينا فاسو، في عام ٢٠٠٦ والذي تناول كيفية مواجهة تحديات البطالة والفقر في أفريقيا وقال إن السودان أمام فرصة هامة لتطوير سياساته الاجتماعية.

٢٥ - وتحدى السيد إبراهيم أحمد إبراهيم فأكمل أنه سيتم عقد مؤتمر وطني حول السياسة الاجتماعية في السودان بعد الانتهاء من إصدار التقرير، ودعا خلال هذه الفترة إلى عقد سلسلة من اجتماعات العصف الذهني.

٢٦ - وتحدث الدكتور خليل عبدالله المدني، الخبير الوطني، فشكر المشاركين على تعليقاتهم وأوضحت أن الهدف من التقرير هو إثارة المناقشات وإطلاق المداولات للاستفادة من الآراء والمقترنات.

٢٧ - وتحدث رئيس الجلسة السيد بشير البكري فأوضح أن هذا النقاش لم يتناول قضية التمويل الصغير والمصارف التجارية والتي لا تتعذر نسبة ٨ إلى ١٠ في المائة من المستهدفين. وتساءل عن كيفية إحداث التغيير باعتماد سياسة اجتماعية مناصرة للفقراء.

ثالثاً- تنظيم الاجتماع

ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

٢٨ - عقد اجتماع الخبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان في الخرطوم، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

باء- الافتتاح

٢٩ - في جلسة افتتاح اجتماع الخبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان، تحدث السيد أوكي لوتسميأ ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فأعلن عن سعادته للمشاركة في أعمال هذا الاجتماع الهام الذي يعكس الالتزام الحقيقي من جانب السودان بالإصلاح الاجتماعي. وأوضح أن إعداد السياسة يتطلب تنسيناً بين جميع الجهات المعنية في السياسة الاجتماعية، ومنها الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية. ومن ثم تحدث السيد شير فيريك ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فدعى إلى إزالة الفوارق وتخفيض حدة الفقر عبر صياغة سياسة اجتماعية مبنية على العدالة الاجتماعية. ثم تحدث السيد محمد غضيبة ممثلاً لإسکوا فأكّد على استعداد الإسکوا لتقديم الدعم اللازم لمساعدة السودان في صياغة سياسة اجتماعية متكاملة مبنية على الإنصاف الاجتماعي ومشاركة جميع مكونات المجتمع السوداني. واختتم معالي وزير الدولة في وزارة الرعاية الاجتماعية وشؤون المرأة والطفل السيد سامي نور الدائم فأكّد أهمية صياغة وتنفيذ سياسة اجتماعية متكاملة في السودان في عصر يركز على النمو الاقتصادي، كما أوضح أن السياسة تعتبر خارطة طريق للأجيال القادمة وشدد على ضرورة التعاون بين الحكومة السودانية ومنظمات الأمم المتحدة.

جيم- الحضور

٣٠ - حضر الاجتماع مشاركون من الوزارات والمؤسسات الحكومية في السودان، والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة ووكالاتها، وخبراء ومحترفون بقضايا السياسة الاجتماعية بالإضافة إلى إعلاميين. وترتدى قائمة المشاركين مفصلة في المرفق الأول لهذا التقرير.

DAL- الوثائق

٣١ - ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي عُرضت في اجتماع الخبراء حول التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في جمهورية السودان.

المرفق الأول^(*)

قائمة المشاركين

ألف- الوزارات السودانية

السيد جيمس وال جارانج
مستشار

وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل

الدكتور سامي نور الدائم
وزير الدولة للوزارة
هاتف: ٧٧٩٧٥٣

السيد آسيا محمد أحمد
هاتف: ٩١١٢٣٢٩١١

السيد أسامة أوميل
هاتف: ٩١٢٣٤٥١٢١

السيد محمد السيد المحجوب الصافي
هاتف: ٩١٢٣٦١٤٧٦

الدكتور سعيد عبدالله سعيد
وكيل الوزارة
هاتف: ٧٧٦٨٣٥
فاكس: ٧٧٧٦٣٣

الولايات- الأقاليم

السيد أحمد صالح أحمد
وزير الشؤون الاجتماعية بالإنابة
شمال دارفور
هاتف: ٩١٢٨٠٩٦٨٠

السيد حسين عيسى حسين
مدير عام - وزارة الشؤون الاجتماعية - البحر الأحمر
الخرطوم
هاتف: ٩١٢٢٧٥٦٠٩٣

وزارة الصحة

الدكتور مرشد مكي
أخصائي الولادة
هاتف: ٩١٢٣١٥٥٩٥
الموقع الإلكتروني: murshidmakk@gmail.com
السيدة هدى أحمد المدنى
هاتف: ١٢٢٧١٧٣٧٣٦

السيد ابراهيم أحمد ابراهيم
مدير عام
هاتف: ٠١٢٢٦٢٦٣٧٨

البريد الإلكتروني: ibrahim_a_ibrahim@yahoo.com
السيد عبد المنعم عوض عطا المناز
هاتف: ٠١٢٢٥٦٣٠٠
البريد الإلكتروني: attaelmnan@yahoo.com
الموقع الإلكتروني: www.welfare.gov.sd

السيدة محسن عبدالله عبد الكريم
هاتف: ٧٦٥٠٠٢

البريد الإلكتروني: mahsin.a@hotmail.com
السيدة رباب حامد المحبيني
مدير عام
هاتف: ٠٩١٢٢٤٤٩٠٢
فاكس: ٨٣٧٧٦٠٠١
البريد الإلكتروني: rabab-220@hotmail.com

باء- المجالس والهيئات الوطنية في السودان

المجلس الوطني للرعاية بالطفل

السيدة أميرة الفاضل
هاتف: ٩١٢٣٣٠٠٩
فاكس: ٨٣٧٧٦٠٠١
البريد الإلكتروني: nccw2003@hotmail.com

المجلس الوطني للسكان

السيدة ست التفر محجوب
هاتف: ٧٤٣٤٢٤

(*) صدر هذا المرفق كما ورد من القسم المعنى.

صندوق التأمين الاجتماعي العام

الدكتورة عاشرة الحميري اسماعيل محمد
فاكس: ٩١٢٦٠٦٢٠٠
البريد الإلكتروني: homiraayoub@yahoo.com

السيدة هدى ابراهيم يوسف
هاتف: ٩١١٣٤٩١٨٨

السيد محمد علي عبد النبي
ص. ب.: ٥٨٤
فاكس: ٧٧٨٨٣٧

السيد علي سعد

جيم - الجامعات السودانية

جامعة الخرطوم

الدكتور ابريس سالم الحسن
أستاذ علم اجتماع
هاتف: ٩١٨١٥٩٧٠٠
البريد الإلكتروني: idriselhassan@yahoo.com

الدكتور حسن محمد صالح
أستاذ
هاتف: ٩١٢٣٠٩٤٦١

السيدة انتصار ميرغني عثمان
مساعد باحث
هاتف: ٩١٢٥٩٩٦٥
البريد الإلكتروني: entesar_mirghani@yahoo.com

الدكتور موسى عبد الجليل
موظف
هاتف: ٩٢٣٧٧٧٦٨٩
البريد الإلكتروني: imusaadam@gmail.com

جامعة أم درمان الإسلامية

الدكتور صديق عطا المنان
قسم العلوم الاجتماعية
هاتف: ٩١٨١٠٩٦٠٦

الدكتور محمد البدوي الصافي
أستاذ
قسم العلوم الاجتماعية

جامعة الأحفاد

السيد عبد الغفار محمد أحمد
أستاذ
البريد الإلكتروني: abdelghaffarahmed@yahoo.com

جامعة النيلين
السيد محمد اسماعيل علي
رئيس قسم الاجتماع
هاتف: ٩١٢٢١٦٧٠٨
البريد الإلكتروني: lingo-berti@hotmail.com

السيد حمد اسماعيل حمد
قسم الاجتماع

السيدة أسيبا محمد شريف
قسم الاجتماع
هاتف: ٠١٢٩٤٤٤٨٤٩٣

السيد عبد المجيد أحمد الرحمن
قسم الاجتماع
هاتف: ٩١١٢٢٠٢٦٠

السيد أشرف أدهم
هاتف: ٩١٢٢٠٢٩٣١
البريد الإلكتروني: amaadham@yahoo.com

السيدة نعمات عبدالله رجب
محاضر، قسم الاجتماع
هاتف: ٩١٢٦٧١٢٩٩
البريد الإلكتروني: neimatragab@hotmail.com

السيدة وجдан التجاني الصديق
قسم الاجتماع
هاتف: ٠١٢٢٩٤١١٢٤

الدكتور جعفر كريم جمعة
مساعد محاضر
هاتف: ٩١٥١٨٦٥٣٧
البريد الإلكتروني: karimjafar@yahoo.com

جامعة جوبا

الدكتور أبراهام ماتوك دال
أستاذ مشارك
هاتف: ٩١٢٣٧٤٠٥٩
البريد الإلكتروني: abrahamtoc@yahoo.com

DAL - المعاهد السودانية

الصندوق القومي للمعاشات

السيد كمال علي مدني
هاتف: ٩١٢٣٩٢٠٧١

هاء - الخبراء

السيد نعمن يوسف
مصرفي - مشروع تشغيل الخريجين
G.E.F
هاتف: ٩١٢٣٧٢٨٣٥
البريد الإلكتروني: noaman61@yahoo.com

الدكتور خليل عبدالله المدنى
خبير وظيفي
هاتف: ٩١٢٩٣٨٩٤٤
البريد الإلكتروني: kalmedani@hotmail.com

السيدة حميدة طه أحمد
مجلس الصداقة
هاتف: ٢٣٤٣٢٨
السيد أحمد مدني
هاتف: ٩١٢٣٧٨٠٤١

الدكتور بشير البكري
هاتف: ٨٣٢٧٧٢٢٢٢
السيد علي أحمد محمد
E.G.P
هاتف: ٠١٢٣٠٦٧٨١٥

واو - الإعلام

صحيفة الأحداث

السيد أحمد مصوبي
هاتف: ٩١٢٣٧٨٠٤١

صحيفة الوطن
السيد كمال محمد عثمان
هاتف: ٠٩١٢٣٧٤٠٧٤
السيد سمير علي محمد
هاتف: ٠٩١٢١٩٦٩٠٠

زاي - منظمات الأمم المتحدة

السيد محمد غضية
مستشار شؤون اجتماعية
قسم التنمية الاجتماعية
بيروت
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٧٨
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
البريد الإلكتروني: ghudeyah@un.org

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)
السيدة رملة الخالدي
رئيسة فريق سياسات التنمية الاجتماعية
قسم التنمية الاجتماعية
بيروت
هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٠٩
فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠
البريد الإلكتروني: khalidir@un.org

السيد شمة مكي الخرطوم هاتف: ٠٠٢٤٩ ١ ٨٣ ٧٨٣ ٨٢٠ فاكس: ٠٠٢٤٩ ١ ٨٣ ٧٧٣ ١٢٨ البريد الإلكتروني: shama.meki@undp.org	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا) (تابع)
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا (ECA) السيد شير فيريك الخرطوم هاتف: +٢٥١ ١١ ٥٥١ ٧٢٠٠ فاكس: +٢٥١ ١١ ٥٥١ ٠٣٦٥ البريد الإلكتروني: verick@un.org	السيد إلياس عطية مساعد باحث قسم التنمية الاجتماعية بيروت هاتف: ٩٦١-١-٩٧٨٤٠٤ فاكس: ٩٦١-١-٩٨١٥١٠ البريد الإلكتروني: attiehe@un.org
صندوق الأمم المتحدة السكاني (UNFPA) السيد عصام طه الخرطوم البريد الإلكتروني: taha@unfpa.org	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيد أوكى لوتسما الخرطوم هاتف: ٠٩١٢١٥٤٠٤٦ البريد الإلكتروني: auke.lootsma@undp.org
	السيد موسى إبراهيم الخرطوم هاتف: ٠٩١٢١٧٩٣٨٥ البريد الإلكتروني: musa.ibrahim@undp.org

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	الرمز
مسودة التقرير الوطني للسياسة الاجتماعية في السودان	بدون رمز
ملخص مشروع السياسة الاجتماعية في البحرين ومصر	بدون رمز
منشور: السياسة الاجتماعية المتكاملة	E/ESCWA/SDD/2006/Brochure.1
منشور: شعبة التنمية الاجتماعية نحو تكافؤ فرص وتنمية اجتماعية متكاملة	E/ESCWA/SDD/2006/Brochure.2